المطلب الثاني

التحول من الدعم العيني إلى الدعم النقدي: مناقشة وآراء

انتهي المطلب الأول من هذا المبحث إلى أن: قصور السياسة الحالية للدعم عن تحقيق النتائج المرجوة منها ـ من زاوية خفض مؤشر الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية المرجوة ـ لا يسوغ لولي الأمر قرارا ب«إلغاء الدعم»، وإنما يفرض على صانع القرار العمل على إعادة هيكلة الدعم.

من الخيارات المطروحة على صانع القرار المصري – كأحد صور هيكلة سياسة الدعم الحالية- ما سُمي بالتحول إلى الدعم النقدي. خصص البحث المطلب التالي لدراسة الخيار المطروح أمام صانع القرار بالتحول إلى الدعم النقدي.

خصصت هذا المطلب لإجابة التساؤل التالي: هل هناك مبررات داعية للتحول للدعم النقدي؟ ما هي هذه المبررات إن كانت؟ وما هي آليات ذلك التحول؟

الإجابة تعتمد على مناقشة هذا الخيار والصورة المثلى لتطبيقه بالتحول إليه مطلقا لتصبح سياسة الدعم في مصر سياسة نقدية مطلقة أو التحول لخيار الجمع بين الصورتين {الصورة النقدية والعينية} ورأي الاقتصاديين والمعنيين بهذا الشأن، لما توافر للبحث من مراجع لذلك.

من العناصر الفاعلة في هذه الفقرة.

أولاً: الدعم النقدي: {المفهوم ـ التدرج التاريخي في الحالة المصرية}.

ثانياً: التحول من الدعم العيني إلى الدعم النقدي / مناقشة وآراء.

وفيما يلي مناقشة البحث لهذه العناصر:

أولاً: الدعم النقدي: المفهوم ـ التدرج التاريخي في الحالة المصرية

بداية، وقبل مناقشة الآراء المتعلقة بالتحول إلى الدعم النقدي من عدمه، يلزم التعريف بشكل مختصر بمفهوم الدعم النقدي وتطبيقاته في الحالة المصرية، هذا الاختصار له ما يبرره، كون الإطار النظري لهذا الأمر قد تم تناوله في دراسات سابقة عديدة، وبالتالي لا مجال للتكرار، مع ضرورة الإشارة إليه باختصار، فتعريف الشيء بعض من تصوره.

١) مفهوم الدعم النقدي:

هو ما تقدمه الدولة من مبالغ نقدية للمستفيدين من الدعم من شرائح المجتمع المختلفة.

بعبارة أخرى هو: إعطاء المستفيدين بالدعم دخولاً نقدية تزيد من قوتهم الشرائية وقدرتهم على اقتناء السلع والخدمات المطروحة بالسوق. وكمثال للدعم النقدي إعانات البطالة والمعاشات وإعانات العجز والشيخوخة. وكذلك من صور الدعم النقدي الذي تتلقاه، بعض أنواع المشروعات من الحكومة كمساهمة من الحكومة بنسبة من الإنفاق الاستثماري على الإنشاءات التي تبنيها تلك المشروعات تشجيعاً لهذا النوع من المشروعات على مزيد من الاستثمار والتشغيل.

٢) تطبيقات الدعم النقدي في الحالة المصرية :

إن فكرة التحول من السياسة الحالية من الدعم العيني إلى الدعم النقدي ليست بالفكرة المستحدثة ، بل هي فكرة لها بعد تاريخي يمكن إرجاعه إلى مقترحات صندوق النقد الدولي عامي ١٩٧٥م، ١٩٧٦م، وكذلك إلى فكرة العقد الاجتماعي بين الحكومة والشعب الذي تبنته وزارة التخطيط عام ١٩٧٧م.

أ) مقترحات صندوق النقد الدولي[1]:

في عامي ١٩٧٥م، ١٩٧٦م تم التفاوض مع صندوق النقد الدولي للحصول على تسهيلات نقدية للنهوض بالاقتصاد المصري وتصحيح مساره، وقد أوصى الصندوق بتنفيذ بعض الاقتراحات التي من شأنها المساهمة في إصلاح الهيكل الاقتصادي، ومنها ما يتعلق بالدعم، حيث اقترح الصندوق:

- ضرورة تخفيض مخصصات الدعم مع التوسع في تطبيق سياسة التمييز السعري وذلك بوجود سعرين للسلع التي تحظى بالدعم بحيث تعوض الأرباح التي يتم الحصول عليها من بيع كميات محدودة من السلع بسعر مرتفع الخسائر التي تنتج من بيع الكميات بسعر منخفض.
- ترشيد استخراج البطاقات التموينية وقصرها على محدودي الدخل وعلى عدد محدود من السلع، إلا أن الحكومة لم توافق في ذلك الوقت على هذه المقترحات تحسباً لآثارها الاقتصادية والاجتماعية السيئة على المواطنين.

ب) مقترحات وزارة التخطيط عام ١٩٧٧ (العقد الاجتماعي)[2]:

انطلقت مقترحات وزارة التخطيط من ثلاثة مشكلات رئيسية واجهت الاقتصاد المصري عام ١٩٧٧م وتمثلت في التضخم، وضعف القوة الشرائية، وسوء توزيع الدخل وزيادة أعباء الحكومة: {نفقات التعليم والصحة والدعم ...إلخ}، وتؤدي تلك الأعباء

(١) عادل أحمد حشيش، مشكلة الدعم السلعي والأمن الغذائي في مصر، دراسة تحليلية لعناصر المشكلة وجدوى السياسات الاقتصادية والمالية المتعلقة بحلها، في ضوء الأوضاع السائدة بالدول المتخلفة، دار الجامعات المصرية، ١٩٨٠م، ص٤٢٢-٤٢٨.

(٢) وزارة التخطيط، الخطة الخمسية (١٩٧٨-١٩٨٢)، المجلد الأول، الاستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ص٢٣-٢٧.

إلى قصور الموارد الذاتية والاتجاه نحو القروض الخارجية وزيادة أعبائها وأصبح المواطن المصري يحصل على دخله في صورتين إحداهما نقدية والأخرى عينية .

* ورأت وزارة التخطيط ضرورة وجود تقارب بين مستوى الأسعار المحلية والعالمية وبين مستوى الأجور العالمية والأجور المحلية، وهذا لا يمكن تحقيقه في ظل سياسة الدعم العيني لذلك تقترح وزارة التخطيط إبرام عقد اجتماعي بين الحكومة والشعب يحصل بمقتضاه المواطنون على كافة دخولهم نقداً ويلغي الدعم العيني، وقد رأت وزارة التخطيط في حينها أن الفئات الاجتماعية التي تستحق الدعم هي التي يبلغ دخلها السنوي أقل من ٥٠٠ جنيه، وحيث إن مخصصات الدعم عام ١٩٧٧م بلغت ١٣٥٠ مليون جنيه فإن إلغاء الدعم العيني ينتج عنه توفير موارد مالية تدفع في شكل زيادة في الأجور لمحدودي الدخل تعوضهم عن ارتفاع أسعار السلع المدعمة.

* وقد اقترح رفع مرتبات العاملين في الحكومة والقطاع العام ومنحهم مرتب نصف شهر في المناسبات كدخول المدارس والأعياد، ورفع الحد الأدنى لأجور العمال الزراعيين، وقد قدرت التكاليف الإجمالية للعقد الاجتماعي حوالي ٥٦١,٥ مليون جنيه وهي أقل من نصف مخصصات الدعم العيني ويتوفر مبلغ ٨٠٠ مليون جنيه تستخدم كصمام أمان لمواجهة أي ارتفاع في الأسعار قد يحدث مستقبلاً.

* ونظراً لعدم توافر الشروط الموضوعية التي تضمن نجاح تطبيق فكرة لدعم النقدي وخاصة ما يتعلق بعدم استكمال أنظمة استهداف الفقراء، ونظراً أيضاً للآثار التضخمية المتوقع حدوثها نتيجة مثل هذا الاقتراح لم تخرج هذه الفكرة إلى حيز التنفيذ.

ثانياً: التحول من الدعم العيني إلى الدعم النقدي: مناقشة وآراء:

١- رأي عدد من الخبراء الاقتصاديين والأكاديميين والفنيين:

أ) وحول إعادة هيكلة الدعم يتحدث عدد من الخبراء الاقتصاديين ويطرحون رؤيتهم في هذا الشأن[1]:

- الدكتور علي لطفي - أستاذ الاقتصاد ورئيس وزراء مصر الأسبق -: وصف الدعم بأنه ضرورة ولا يمكن إلغاؤه، أو حتى مجرد التفكير في إلغائه، وتكمن ضرورة الدعم في أهميته لمحدودي الدخل، أو الذين يعيشون تحت خط الفقر وهم مستحقو الدعم، ولكن نظام الدعم الحالي (دعم عيني) له مساوئ عديدة أهمها: أن جزءاً كبيراً منه لا يصل إلى مستحقيه، وجزءاً كبيراً أيضاً يتسرب إلى غير مستحقيه وأن هذا تسبب مع عوامل أخرى في عجز الموازنة، مما أدى إلى تشوه الأسعار، ومن ثم عدم تخصيص الموارد بطريقة علمية اقتصادية.

ويضيف الدكتور علي أن الدعم قد تطور حتى وصل إلى أرقام فلكية نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية، والزيادة السكانية فقد بلغ ٥٦ مليار جنيه في موازنة العام الحالي، وإذا أخذنا في الاعتبار زيادة الأسعار العالمية خاصة في الأشهر الأخيرة نجد أن الدعم قد وصل إلى ٦٥ مليار.

ويطالب الدكتور علي لطفي بإيجاد حلول بديلة وهذه الحلول تختلف من سلعة إلى أخرى، ومن خدمة إلى أخرى، مثال ذلك الكهرباء فيجب إعادة النظر في هذا الدعم الذي وصل إلى ٢,٥ مليار جنيه، بمعنى أن تقسم إلى شرائح حيث يرفع عن الأثرياء ويدفع الفقراء الحد الأدنى حسب شريحة الاستهلاك. ويضيف أنه سبق له تطبيق تجربة

(١) بحث حول الدعم، الموقع الرسمي للحزب الوطني - سابقاً - مصر، نقلاً عن وكالة الشرق الأوسط.

التحول من الدعم العيني إلى الدعم النقدي في سنة ١٩٧٩م حينما كان وزيراً للمالية تحت بند العلاوة الاجتماعية وهو يختلف عن مسمي العلاوة الحالي، فسلع مثل السكر والشاي والسجائر (كانت وقتها مدعمة)، فتم تحويلها إلى دعم نقدي حسب أفراد الأسرة فالأعزب غير المتزوج يختلف عن المتزوج ويعول ولكن للأسف هذه التجربة لم تكتمل.

أما كيف يصل الدعم إلى مستحقيه حسب النظام المطروح فيكون عبر عدة آليات حسب دخل الأسرة والإقرارات الضريبية، وإقرارات الثروة والكسب غير المشروع، والممتلكات.

فمثلاً إذا أردت أن أحدد الدعم النقدي على أساس ما يتم إلغاؤه من دعم عيني فلابد من تعويض الأسرة، وأن تكون هناك زيادة في هذا التعويض حتى يتقبل المواطنون هذا النظام.

فإذا كانت أنبوبة البوتاجاز بخمسة جنيهات تأخذ الأسرة سبعة جنيهات ، وهذا يمنع التسرب ويمنع الوسطاء والسوق السوداء. ويضيف الدكتور علي لطفي أنه حتى ينجح هذا الاقتراح فلابد من وجود بعض الضوابط قبل تنفيذ أي خطوة منها: التأني والدراسات العديدة لمستحقي الدعم ، ثم يعقب ذلك التطبيق التدريجي ، وأخيراً إعادة النظر على الدوام في مقدار الدعم النقدي في ظل ارتفاع الأسعار المتتابع .

- ويرى الدكتور مصطفى السعيد ـ رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب ـ: أن الدعم بصورته الحالية بدأت تتضخم سلبياته، فلابد من التحول إلى الدعم النقدي، لأن عبء الدعم على الموازنة العامة زاد بشكل واضح نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية خاصة المدعمة مثل القمح والبترول ووسائل النقل، كل ذلك أثر بشكل واضح، فحجم الدعم زاد بدرجة كبيرة، وعبؤه على الموازنة العامة وصل إلى ٦٥ مليار جنيه، إضافة إلى

اتساع الفارق بين السعر المدعم وسعر السوق، ناهيك عن بعض السلوكيات المرفوضة، وتضخم السوق السوداء ، فالدعم لا يصل إلى مستحقيه مما أدى إلى تشويه التوزيع الأمثل للموارد فنظام الدعم الحالي أصبح كالجسد المريض بالسرطان لابد من استئصال الأورام الموجودة به. فالمبالغ التي يتم تخصيصها للخدمات الأساسية من مرافق وتعليم وصحة وطرق وغيرها تذهب معظمها إلى الدعم، فالموارد المتاحة تقل لأن الدولة تقتطع من ميزانية هذه القطاعات حتى تغطي الدعم.

- ويشير الدكتور مصطفى السعيد إلى أنه إذا نظرنا إلى هذه الأسباب فلابد من إعادة النظر في منظومة الدعم بشكل أفضل، فالهدف الأساسي للدعم هو أن يحصل عليه مستحقوه. فأي إصلاح أو تعديل في هذا الملف يجب أن يأخذ في الاعتبار الوصول إلى مستحقيه وعلاج السلبيات، ويجب أن يكون التحول عن النظام الحالي تدريجياً ولا مانع من أن يتوازي الدعم العيني مع الدعم النقدي، وأهم ما في الأمر أن تكون هناك دراسات وتدرج في التنفيذ، وألا يؤدي ذلك إلى الارتفاع المفاجئ للأسعار ، وإلي احتمالات تعرض الاقتصاد لموجات تضخم كبيرة فالدعم بوضعه الحالي لا يصلح ويؤدي إلى تشويه للموارد ، ولابد من إعادة النظر فيه بشكل تدريجي.

- أما الدكتورة أمنية حلمي فقد أعدت دراسة عن كفاءة وعدالة سياسة الدعم في مصر طرحت فيها التحول من الدعم السعري إلى الدعم النقدي المشروط فقالت: إن الخبرة الدولية تؤكد أن أفضل وسيلة لحماية الفقراء وتخفيف العبء عن محدودي الدخل وتقليل حاجتهم للدعم هي تحقيق نمو اقتصادي سريع وعادل ومستدام يساعد على توفير فرص عمل جديدة مرتفعة الإنتاجية ورفع مستويات الدخول وتحسين نمط الدخل، وأن يتوازى هذا مع تطبيق سياسة قومية للأجور تحقق التوازن بين هيكل

الأجور، وتكلفة الحصول على الاحتياجات الأساسية للمواطنين، ومتوسط مستوى الإنتاجية في الاقتصاد القومي.

- ويشير الدكتور سمير مصطفى إلى أن: الدعم يستند إلى أرقام غير واقعية، فبعض التقديرات ترى أن ٩٠٪ من الأسر المصرية تملك بطاقات تموينية سواء حمراء أو خضراء وهذا يرفع من كلفة الدعم ، فموازنة الدعم ترتفع لأن ٩٠٪ من الأسر تحصل على هذه البطاقات، وهذا بدوره يؤدي إلى تسرب الدعم إلى فئات لا تستحقه، هذا فضلاً عن الأبواب الخلفية لتسرب الدعم.

فالدعم شبكة من شبكات الضمان الاجتماعي، فهناك الكثير من الأسر تعيش على حد الكفاف، وليس حد الكفاية، وأخشى ـ يضيف الدكتور سمير ـ أن يكون ذلك سبباً لتخفيض أو ترشيد الدعم أما ما يقال عن تجربة المكسيك أو غيرها، فلا يصح معنا نظام (الجراية) . إلا الخبز ويناشد الدكتور سمير المسئولين بأن يبقوا على دعم الرغيف أيًّا كان الأمر إذ أن هناك كثيراً من الأسر لا يكون لها غذاء إلا هذا الرغيف، فكيف أحدد لهم مقدار ما يأكلون منه، وليس لهم غيره من طعام ؟!

- أما الدكتور نادر نور الدين وهو خبير سابق بهيئة السلع التموينية فيقترح أن يكون دعم الغذاء هو آخر ما يتم رفع الدعم عنه أو تحويله إذ يمثل دعم الغذاء في مصر أقل حلقات الدعم تكلفة، حيث لا يتجاوز دعم الخبز والسلع التموينية مجتمعة ١٣ مليار جنيه سنوياً.

ويشير الدكتور نادر إلى أن رفع دعم الخبز يجب أن يتم بعقلانية شديدة، وألا يتم تحرير الدعم عنه كلية دون تدرج، فهو سلعة أساسية لا بديل عنها وخياراتها محدودة، فلو تصورنا رفع الدعم عن السلعة فمن المتوقع خروج عدد كبير من الأفران والتحول عن

إنتاج الخبز إلى نشاط آخر، فماذا سيحدث إذا لم تتوافر هذه السلعة، فالدولة لابد أن يكون لها اليد الطولي في إنتاج وتوفير الخبز.

ثم يضيف محذراً من أن تقليل المبالغ المخصصة لدعم الخبز لا يكون بإنفاق المزيد من الأموال وتحميل ميزانية الدولة ملايين أخرى لشراء سيارات وموتوسيكلات وإنشاء الأكشاك الخشبية من أجل فصل إنتاج الخبز عن توزيعه.

ويرى الدكتور نادر أنه من غير المقبول رفع سعر استهلاك الغاز الطبيعي وأنابيب البوتاجاز قبل رفع أسعار تصدير الغاز وتعديل الاتفاقيات القائمة، فلا يعقل أن يكون سعره محلياً أعلى من سعر تصديره، والدولة المستوردة له أكثر ثراء من غيرها!

ويشير إلى أن قطاع الصناعة يحصل على دعم كبير في الطاقة (كهرباء، غاز) فإذا كان سعر بيع الأسمنت في مصر يعادل سعر بيعه عالمياً، وكذلك سعر بيع الحديد يماثل سعره عالمياً فلا معنى هنا لدعم الطاقة لهذه الصناعات إلا أن، فهذا الدعم لا تستفيد منه السوق المصرية، بل استفاد منه أصحاب المصانع، إذن فإن إلغاء دعم الطاقة لابد أن يأتي في المقدمة.

ب) وقد قام الباحث بإجراء مقابلة شخصية[1] مع مجموعة من الأكاديميين وأساتذة الاقتصاد بالجامعات المصرية، مجموعة من رجال الهيئات القضائية المختصين بعمل الهيئات التموينية، عينة من العاملين في الجمعيات الاستهلاكية، عينة من المنتفعين بالدعم.

وقد تم طرح مجموعة من الأسئلة عليهم تتعلق برؤيتهم للدعم العيني والنقدي

(١) مرفق بالبحث ملحق بجدول يوضح مضمون آراء المجموعات «الأكاديمية والفنية والمستفيدين من الدعم».

وتصورهم عن طبيعة كلٍ منهما، وهل الدعم ممكن ـ مطلوب ـ وايجابياته، وعن توقعاتهم لحدوث اضطرابات {مجتمعية ـ سياسية} في حالة حدوث هذا التحول، والآليات التي يمكن تطبيق تحول مصر للدعم النقدي من خلالها، والآثار الاقتصادية لهذا التحول من الدعم العيني للنقدي.

وجاءت الآراء ـ وفقا لتحليل البحث:

- الدعم وسيلة تقوم بها الدولة لمساعدة محدودي الدخل أو متوسطي الدخل وهو نوع من التكافل الاجتماعي، وهو على صورتين: العيني: بتقديم السلع بصورة منخفضة وتوفيرها لمن يحتاجها والنقدي : صرف إعانات شهرية للمستحقين، ومن الأفضل الجمع بين النظامين العيني والنقدي ، لأن الدعم العيني له بعض المساوئ حيث يحصل المواطن عليه ويتخلص منه وكذلك الدعم النقدي له مساوئ، والصواب هو الجمع بينهما كما هو حادث، لأنه هو الأفضل. ولا بد من تحديد مستحقي الدعم، لأنه للأسف الجميع يستفيد من الدعم عن طريق دعم الوقود والسلع التموينية والمرافق العامة.
- أن الدعم ضروري في مصر للطبقة الدنيا (محدودي الدخل وذوي الدخل المنخفض) ولكن نظراً للتحديات والمشاكل الاقتصادية التي تواجه الاقتصاد القومي المصري ومنها عجز الموازنة العامة وتفاقم الدين العام المحلي والخارجي، فهناك ضرورة لإعادة النظر في قضية الدعم بين الإلغاء والترشيد، وضرورة الدعم لمحدودي الدخل وبخاصة دعم الغذاء ـ مع التوصية بعدم إلغاء الدعم بل بترشيده وبخاصة دعم الطاقة الذي بلغ ١١٤ مليار جنيه تقريباً في موازنة العام الماضي، ونظراً لأهمية قضية الدعم فقد لجأت الحكومة المحلية إلى ترشيد الدعم لتخفيض العبء عن كاهل الموازنة العامة. الدعم العيني لا يصل إلى مستحقيه مما يفرض علينا التوجه إلى البديل الثاني للدعم وهو الدعم النقدي إلا أن هذا الأمر ليس بالسهل

اليسير وخاصة في ظل زيادة المعروض النقدي وارتفاع الأسعار، إلا أن الدعم النقدي قد يتماشى مع دعم الطاقة مع الاحتفاظ بالدعم العيني وترشيده نظراً لأهميته للفقراء ومحدودي الدخل.

- نضيف إلى ما سبق: أن سياسة توزيع الدعم هي سياسة مرنة وما يصلح لمصر قد لا يصلح لغيرها من الدول وعليه فإن على كل دولة أن تضع من السياسات ما يحقق أهدافها. كما أن الدعم في الأصل هو استثناء والأصل هو أن تقوم الدولة بتوزيع عادل للموارد التي تمتلكها والتي لكل مواطن فيها نصيب فإن استطاعت الدولة أن تحقق عدالة توزيع الموارد فلن تكون بحاجة إلى انتهاج سياسة الدعم.
- أن الدعم بصورته الراهنة يشوبه الكثير من المشاكل، لعل أهمها صعوبة وصوله لمستحقيه الفعليين .
- أن يتم استبداله بصورة تدريجية وعلى مدى زمني ـ اقترح البعض امتداده لعشر سنوات مقبلة ـ بالدعم النقدي باعتباره جزءاً من الدخل، على أن ذلك يتطلب حصر شديداً ودقيقاً لمستويات الدخول وتوزيعها بين الفئات الداخلية المختلفة، وإذا حدث التحول وفق برنامج زمني طويل الأجل ومدروس جيداً ومدعم بالإحصائيات الدقيقة، فلن تكون هناك اضطرابات مجتمعية أو سياسية.
- الآثار المتوقعة من هذا التحول هي:

  تخفيض العجز في الموازنة.

  تحقيق عدالة نسبية في توزيع الدخل.

  الحد من ارتفاع الأسعار.
- للدعم النقدي إيجابياته في المناطق الحضرية فقط للأسباب الآتية :

  سهولة الحصول على الدعم النقدي.

سرعة تحويل هذا الدعم لشراء السلع والخدمات.

حصول الطبقات المستحقة فقط لهذا الدعم «دعم الفقراء».

خروج المقتدرين والأغنياء والمشروعات من منطقة الدعم الغير مستحقة.

تخفيف العبء من ميزانية الدولة

- من الآليات التي يمكن تطبيقه من خلالها:
  - حصر الفئات الداخلية.
  - تحديد دقيق للمستفيدين.
  - وجود هيئة معنية بما سبق لها صلاحيات في هذا الشأن.
  - وضع خطة متوسطة وطويلة الأجل للتحول من العيني إلى النقدي.
  - صرف كروت بنكية للمستفيدين.
  - توزيع هذا النقد عن طريق مكاتب البريد والبنوك شهرياً لكن في صورة كوبونات للشراء لسلع محدودة.
  - المراجعة المستمرة لهذا النظام وتصحيح أية إنحرافات قد تحدث.
  - أن تكون هذه الكوبونات مقبولة في جميع الشركات الخاصة والعامة.

يعود البحث لإجابة التساؤل الذي صدر به هذا المطلب: هل هناك مبررات داعية للتحول للدعم النقدي؟ ما هي هذه المبررات إن كان؟ وما هي آليات ذلك التحول؟

❊❊ بينت المناقشة أوجه قصور السياسة الحالية للدعم عن تحقيق النتائج المرجوة من زاوية خفض مؤشر الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية المرجوة، هذا القصور يفرض على صانع القرار العمل على إعادة هيكلة الدعم، والنظر في خيار التحول إلى الدعم النقدي، ولهذا التحول مبرراته، وآلياته التي استعرضها البحث في المناقشة السالفة،وهو الرأي الذي يتفق معه البحث على نحو ما سيتضح في التوصيات.

نتائج المبحث الرابع

١) ناقشت في هذا المبحث قضية «الدعم» من الزاوية المقاصدية للشريعة الإسلامية السمحاء، تبين بالمناقشة أنه تتم إدارة الاقتصاد الإسلامي وفقاً لمنهج مؤسس على مقاصد الشريعة الإسلامية الثلاثة: الضروريات والحاجيات والتحسينات ومراتب إشباعها، فإن الأمر على هذا النحو، يقطع باعتراف الإسلام بالعامل المادي.

٢) إدارة الاقتصاد وفق منهج مؤسس على مقاصد الشريعة الثلاثة: الضروريات والحاجيات والتحسينات، فإن الأمر على هذا النحو، يكشف عما عرفه الاقتصاد الإسلامي بما يسمى «حد الكفاف وحد الكفاية»،أحيل هنا إلى الرأي الفقهي في «النصوص» {الثاني والثالث والرابع} من هذا المبحث، وقد رتب الإسلام مسؤولية مشتركة بين الفرد والجماعة ـ ممثلة في ولي الأمر ـ في توفير العامل المادي أيًّا كانت الظروف، بما يقطع بحرص الإسلام على الجمع بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة وإن إشباع الحاجات في الإسلام قيد على الملكية الفردية فلا يسمح الإسلام بالملكية الخاصة إلا بعد استيفاء حد الكفاف، ولا يسمح بالغني إلا بعد ضمان حد الكفاية، وفي الظروف الاستثنائية كالمجاعة يتساوى المسلمون في حد الكفاف وفي الظروف العادية بتساوى المسلمون في حد الكفاية وما زاد عنه الكل تبعا لعمله.

٣) ما سلف ـ وغيره كثير ـ أسس لما عُرف في الفقه الإسلامي بقاعدة «اعتبارات مقاصد الشريعة والوفاء بها».

٤) قدم البحث نماذج استرشادية، كتطبيقات عملية للقاعدة الشرعية «تصّرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة»، واستعرض البحث، معنى المصلحة المعتبرة شرعاً والأولويات الشرعية المعتبرة في الإسلام. إن سلم عمل الأولويات الشرعية مرتبط بمصالح العباد (الاقتصاد يدخل ضمنها)، وبالتالي يجب صيانتها، هذه الصيانة مجال

عملها بالدرجة الأولى يتعلق بعمل ولي الأمر، ويجب على ولي الأمر أن يلتزم ويُلزم الرعية وأصحاب الملكية الخاصة بهذه الأولويات الشرعية في سياساته المتبعة (الاقتصادية في مجال هذا البحث).

٥) إذا قُبلت النتيجة السالفة، في سياق فهم النصوص الواردة في هذا الشأن، ينبني على ذلك القول بمسؤولية الحاكم عن إقامة التوازن بين المصلحة العامة والخاصة، (في تفريعها الاقتصادي وغيره).

٦) عدد البحث ـ لأسباب موضوعية ـ دور الدولة الاقتصادي في الإسلام تجلية لموقف الاقتصاد الإسلامي من قضية «الدعم»، والدعوة المطروحة من بعض الآراء لإلغائه، وعليه فإن: دور الدولة الاقتصادي:

أ) حفظ الدين وإقامة الدنيا، فيقول الرسول ﷺ «أَلَا فَكُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ»[1] بما يحقق مقاصد الشريعة الإسلامية التي يندرج تحتها توفير الخدمات والسلع الأساسية للمجتمع ومنها الدفاع والأمن والعدل، وتمتد التزام الدولة بتوفير حد الكفاية لأفراد الرعية في الظروف العادية إلى حد الكفاف لهم في الظروف الاستثنائية.

ب) رسم السياسات الاقتصادية وضبط الممارسات الاقتصادية بما يتفق وأحكام الشريعة ، مقاصدها وبما يكفل حماية الحقوق.

ج) الإشراف على القطاع الخاص وضبط ممارساته بما يحقق التكامل بين القطاعين «العام والخاص» في تحقيق الإعمار والتنمية على الحجر والبشر وإمضاء التكليفات المالية التي ترجع إلى الملكية الخاصة والعامة والتي بموجبها تتعانق الملكيتان العامة

(١) الحديث سبق تخريجه.

والخاصة وتتقاطعان، فيما يخلق القطاع الثالث وهو القطاع التكافلي «أخذ المال من حله وصرفه في محله».

د) ضمان التشغيل الكامل للموارد والطاقات الطبيعية والبشرية وعدم تبديدها وفقاً للضوابط الشرعية.

ه) تحقيق التوازن الاجتماعي بين طبقات المجتمع وليس فقط بين طبقات الجيل الحالي بل يمتد ليشمل الأجيال اللاحقة.

٧) بإنزال النظرة المقاصدية «للدعم» و«الدور الاقتصادي للدولة» على خيار «إلغاء الدعم»، يمكن للبحث الإجابة على التساؤل المطروح هل يخالف قرار «إلغاء الدعم»، مصلحة شرعية؟ وهل يتعارض هذا القرار مع «الدور الاقتصادي للدولة»، في الاقتصاد الإسلامي؟ الدراسة المتأنية للمنزلة المقاصدية لهذه السياسة «سياسة الدعم»، وكذا وظائف الدولة الاقتصادية ينتهي إلى الإجابة بالرفض وذلك للأسباب الآتية:

أ) افتقار قرار «إلغاء الدعم» للقاعدة الشرعية اللازمة، وتعارضه مع القواعد الفقهية ـ أحيل هنا لقاعدتي «اعتبارات مقاصد الشريعة والوفاء بها»، «تصّرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة».

ب) تعارض قرار «إلغاء الدعم»مع دور الدولة الاقتصادي، والمقاصد الشرعية منه والتي منها توفير الخدمات والسلع الأساسية لجميع الأفراد.

ج) وكذا تعارض قرار «إلغاء الدعم» مع المبادئ الإسلامية وهي من أصول الاقتصاد الإسلامي. ومنها:

د) مبدأ منع تراكم الثروة في يد فرد أو مجموعة دون باقي الناس قال ﷻ: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ﴾ [الحشر:٧]، وهذه الصورة تفتح باب الاحتكار لفرد أو مجموعة وإثرائهم واستئثارهم بالمورد دون باقي الأمة.

ه) مبدأ حفظ التوازن بين طبقات المجتمع ليس فقط بين الجيل الواحد بل يمتد ليشمل الأجيال القادمة، وهذه الصورة من الخصخصة تضيع حق باقي أفراد الجيل بل والأجيال القادمة من الانتفاع بحصتهم المقننة شرعاً في هذه الموارد، لصالح مجموعة صغيرة من أفراد، وهذا ما يمنعه الاقتصاد الإسلامي.

و) أوضحت نتائج تحليل البحث للبيانات. أن مطالبة البعض بإلغاء سياسة الدعم أو حصره في أضيق الحدود {بمناسبة: عجز الموازنة العامة، الفشل في خفض مؤشرات الفقر} اتجاه مبالغ فيه لأنهم: يحملون الدعم وحده مسئولية العجز بينما يشير الواقع إلى أن الدعم ما هو إلا أحد أسباب العجز في الموازنة والاختلال في ميزان المدفوعات، أُحيل هنا إلى نتائج المبحث الثالث من البحث الماثل.

ز) لا يمكن إغفال المساهمة التي تقوم بها سياسة الدعم في العمل على توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية للمواطنين لحمايتهم من سوء التغذية وتحقيق الاستقرار السياسي والسعي نحو تخفيف حد الفقرة، وإن كانت هذه السياسة لم تسهم في تقليل عدد الفقراء خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠١٢ إلا أنها ساهمت في تخفيض نسبة الفقراء الإجمالي السكان من ٢٠,٢٪ في عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ١٦,٧٪ في عام ١٩٩٩/٢٠٠٠م.

٨) خصص البحث المطلب الثاني من هذا المبحث لإجابة التساؤل التالي: هل هناك مبررات داعية للتحول للدعم النقدي؟ ما هي هذه المبررات إن كان؟ وما هي آليات ذلك التحول؟

٩) بينت المناقشة أوجه قصور السياسة الحالية للدعم عن تحقيق النتائج المرجوة من زاوية خفض مؤشر الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية المرجوة، هذا القصور يفرض على صانع القرار العمل على إعادة هيكلة الدعم، والنظر في خيار التحول إلى الدعم النقدي، ولهذا التحول مبرراته، وآلياته.

١٠)الدعم وسيلة تقوم بها الدولة لمساعدة محدودي الدخل أو متوسطي الدخل وهو نوع من التكافل الاجتماعي، وهو على صورتين: العيني: بتقديم السلع بصورة منخفضة وتوفيرها لمن يحتاجها والنقدي: صرف إعانات شهرية للمستحقين، ومن الأفضل الجمع بين النظامين العيني والنقدي، لأن الدعم العيني له بعض المساوئ حيث يحصل المواطن عليه ويتخلص منه وكذلك الدعم النقدي له مساوئ، والصواب هو الجمع بينهما كما هو حادث، ولا بد من تحديد مستحقي الدعم، لأنه للأسف الجميع يستفيد من الدعم عن طريق دعم الوقود والسلع التموينية والمرافق العامة.

١١)أن الدعم ضروري في مصر للطبقة الدنيا (محدودي الدخل وذوي الدخل المنخفض) ولكن نظراً للتحديات والمشاكل الاقتصادية التي تواجه الاقتصاد القومي المصري ومنها عجز الموازنة العامة وتفاقم الدين العام المحلي والخارجي، فهناك ضرورة لإعادة النظر في قضية الدعم بين الإلغاء والترشيد ،و ضرورة الدعم لمحدودي الدخل وبخاصة دعم الغذاء ـ مع التوصية بعدم إلغاء الدعم بل بترشيده وبخاصة دعم الطاقة.

١٢)التوجه إلى البديل الثاني «للدعم» وهو «الدعم النقدي»، ليس بالأمر السهل اليسير، وخاصة في ظل زيادة المعروض النقدي وارتفاع الأسعار، إلا أن الدعم النقدي قد يتماشى مع دعم الطاقة مع الاحتفاظ بالدعم العيني وترشيده نظراً لأهميته للفقراء ومحدودي الدخل.

١٣) أن يتم استبداله بصورة تدريجية وعلى مدى زمني - اقترح امتداده لعشر سنوات مقبلة - بالدعم النقدي باعتباره جزءً من الدخل ،علي أن ذلك يتطلب حصراً شديداً ودقيقاً لمستويات الدخول وتوزيعها بين الفئات الداخلية المختلفة، وإذا حدث التحول وفق برنامج زمني طويل الأجل ومدروس جيداً ومدعم بالإحصائيات الدقيقة، فلن تكون هناك اضطرابات مجتمعية أو سياسية.

١٤)الآثار المتوقعة من هذا التحول هي:

أ) تخفيض العجز في الموازنة.

ب) تحقيق عدالة نسبية في توزيع الدخل.

ج) الحد من ارتفاع الأسعار.

١٥) للدعم النقدي إيجابياته في المناطق الحضرية فقط للأسباب الآتية :

أ) سهولة الحصول على الدعم النقدي.

ب) سرعة تحويل هذا الدعم لشراء السلع والخدمات.

ج)حصول الطبقات المستحقة فقط لهذا الدعم «دعم الفقراء».

د) خروج المقتدرين والأغنياء والمشروعات من منطقة الدعم الغير مستحقة.

ه) تخفيف العبء على ميزانية الدولة.

١٦)من الآليات التي يمكن من خلالها تطبيق الدعم النقدي:

أ) حصر الفئات الداخلية.

ب) تحديد دقيق للمستفيدين.

ج) وجود هيئة معنية بما سبق لها صلاحيات في هذا الشأن.

د) وضع خطة متوسطة وطويلة الأجل للتحول من العيني إلى النقدي.

ه) صرف كروت بنكية للمستفيدين.

و) توزيع هذا النقد عن طريق مكاتب البريد والبنوك شهرياً لكن في صورة كوبونات للشراء لسلع محدودة.

ز) المراجعة المستمرة لهذا النظام وتصحيح أية انحرافات قد تحدث.

ح) أن تكون هذه الكوبونات مقبولة في جميع الشركات الخاصة والعامة.